

مناهج تحقيق التراث (جدل النظر والتطبيق)

■ فيصل الحفيان

التحقيق في جوهره عملية نقدية عالية ترتبط بالنص اللغوي المكتوب، وأساسها الشك في مختلف مراحل التعامل مع هذه النصوص، تبدأ به (بالشك) سعياً إلى اليقين، وقد تنتهي به (بالشك أيضاً) لتبدأ عملية تحقيق جديدة.

وإنما ارتبط التحقيق بالكلمة المكتوبة؛ لأن الكتابة ليست سوى وسيط يحمل الخبر أو المعرفة، فالمصدر الذي قال الخبر، أو صنع المعرفة غير حاضر للتأكد مما ينسب إليه، وحتى في حال حضوره فإن للتحقيق طُرُقاً أخرى تليق بحال الخبر أو المعرفة وطريقة الأداء التي يتم بها.

إن الحرف المكتوب عرضة للتصحيح والتحريف، وللسقط أو الحذف، وللزيادة، وللمحو والكشط..

■ منسق برامج معهد المخطوطات العربية بالقاهرة.



وكلها عوامل قد يكون مصدرها الإنسان (المؤلف أو الناسخ) سواء أكان متعمداً أم غافلاً. وقد يكون مصدرها البيئة المحيطة (الحشرات والأرضة والرطوبة وغيرها). وإلى ذلك فإن العين قد تُخدع، والفكر قد يذهل أو يطيش، فيحصل الوهم وسوء الفهم، فيُحيل المراد (الأصل) إلى أمر آخر!

والتحقيق - أيضاً - عملية كلية مرگبة تتعامل مع النص المكتوب تعاملًا شموليًا، فهي لا تسعى للوصول إلى صورته الأصلية التي وضعه عليها مؤلفه فحسب؛ بل تجاوز ذلك إلى أمور كثيرة: الضبط، والتوثيق، والتخريج، والتصويب (في الحواشي) والتوضيح، والتقديم، والتكشيف... إلخ. ولهذا فإن التعريف الذي يقول: «إن الكتاب المحق هو الذي صحَّ عنوانه، واسم مؤلفه، ونسبة الكتاب إليه، وكان مَتْنُهُ أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها المؤلف» ليس كافيًا في رأيي، وذلك على الرغم من خطر هذه العناصر (صحة العنوان، واسم المؤلف والنسبة، والاقتراب من أصل المؤلف). ولو أننا وفقنا عندها لما جاوزنا عملية (التصحيح) التي كانت تقوم بها تلك الطبقة (العالمية) من مصححي مطبعة بولاق، من أمثال قطة العدوي ونصر الهوريني وغيرهما، فلا شك أن هؤلاء قدموا لنا نصوصًا مضبوطة صحيحة قاربت أصولها؛ لكنهم لم يقوموا بتحقيقها بالمعنى الاصطلاحي للفظ.

وإذا كان التحقيق نقدًا فإنه لا يتم إلا بعد فهم، والفهم لا يتحقق إلا بأمرين: معرفة المادة التي يبحث فيها الكتاب، ومعرفة لغة الكاتب وأسلوبه، فبهذه المعرفة المركبة يكون الفهم اللازم للتحقيق، وبعد الفهم يأتي دور القواعد والأصول التي تستخدم في تحقيق النص أو نقده. وإذن فإن التحقيق علمٌ من جهة، وصناعة واصطلاح من جهة أخرى.

مصطلح النقد إذن داخل في جوهر عملية التحقيق؛ لكنهم لم يساوا بينهما، فلم يستخدموا «نقد» مكان «تحقيق» على الكتب القديمة؛ فيقولوا مثلاً: نقد: فلان، كما قالوا: تحقيق: فلان، وذلك على الرغم من أن العلم نفسه أطلق عليه مبكراً: «علم نقد النصوص». ونُدكر هنا بكتاب برجستراسر «أصول نقد النصوص ونشر الكتب القديمة». ولعل ذلك يعود إلى أن مصطلح التحقيق يعبر عن الغاية الأساس من التعامل مع الآداب أو الكتب القديمة، على حين أن النقد هو آلية عمل فحسب.

وإذا كان التحقيق عملاً كلياً شمولياً فإن ما يُعرف بالتصحيح ليس سوى جزء منه؛ إذ التصحيح مرتبط بالنص وسلامته من الوهم والخطأ، ومن الزيادة والنقص، ولا يشمل بالقطع مسائل أخرى كثيرة، من مثل التوثيق والتخريج والتفسير ونحوها، مما يندرج تحت المفهوم الاصطلاحي للتحقيق.

وكما أن التصحيح بعض التحقيق فإن التوثيق (أو التخريج) بعضه أيضاً؛ إذ إن هذا الأخير مرتبط بأمور لها علاقة بالنسبة، نسبة النص إلى مؤلفه، ونسبة نُقوله بأنواعها المختلفة - التي ضَمَّنَّها نصّه - إلى أصحابها، وتدقيقها بمعارضتها على مصادرها.

على أن ثمَّ فارقاً كبيراً بين النظر والتطبيق، فقد يُطلق على عملٍ ما أنه «تحقيق»، وليس فيه من مفهومه النظري - الذي بسطنا القول فيه آنفاً - شيء، فيكون في ذلك امتهان للمصطلح، وتشويه له ربما يدفع إلى التبرؤ منه، والبحث عن بديل، وهذا ما تراه عند الأستاذ محمود شاكر الذي زهد في مصطلح «تحقيق» وتبنَّى مكانه مصطلحاً آخر هو «القراءة» معطوفاً عليه «التعليق» أو «الشرح»، فكان يستبق اسمه على النص بعبارة «قرأه وعلق عليه» أو «قرأه وشرحه»، ليس تواضعاً



منه - كما قد يتبادر إلى الذهن لأول وهلة - بل هو زهد في مصطلح أخلقه وهله القوم من أدياء العلم.

وعلى الرغم من ذلك فإن مصطلح التحقيق يظل أشمل وأدق دلالة على العملية النقدية الكلية التي يقوم بها من يتصدى للتعامل مع النص، وذلك لما تحمله دلالاته اللغوية الأصلية من معاني الإحكام والإثبات والتصحيح. ومهما يكن من شيء فإن المصطلح حديثٌ يرجع إلى القرن الثامن عشر، استخدمه المستشرقون في مقابل الكلمة الإنجليزية Criticism والفرنسية Critique.

لقد خرج مصطلح التحقيق مستعيناً بحمولته من الدلالة اللغوية الفنية، على حين أن بقية المصطلحات الأخرى: (التصحيح، والنقد، والقراءة، والتعليق) إما مشدودة إلى معانيها المعجمية، أو مرتبهة لحقل معرفي آخر، كما في مصطلح «النقد».

- 1 -

التفكير النظري في التحقيق

1 - في التراث:

يتلو التفكير النظري أبداً التطبيق، وقد بدأ التحقيق تطبيقاً، وفي مرحلة لاحقة تمت صياغة إجراءات التطبيق في إشارات نظرية متفرقة، حتى جاءت مرحلة أصبحت هناك مادة نظرية صيغت في أبواب وفضول، ثم كانت التأليف المستقلة التي شكلت نظرية العلم. ويحتاج الأمر إلى بسط.

بدأ العلم العربي الإسلامي شفاهياً، وقد وجد العلماء العرب المسلمون له ما يناسبه من قواعد وأصول وإجراءات يتم بمقتضاها

تحقيقه، وانطلقوا في ذلك من مبدأ أن أعلى العلم وأصدق هو المرتبط بصاحبه، يصدر عنه مباشرة، ويتلقّى منه دون وساطة، بل إن الارتباط نفسه على درجات، فالسمع من المصدر أرفع درجة من القراءة عليه، وإنما كان أعلى؛ لأنه مع السماع؛ المصدر هو نفسه الذي يقول، والتلميذ أو الطالب يتلقى أو يسمع، على حين أنه مع القراءة التلميذ أو الطالب يقول والمصدر إنما يُقرُّ، ولا يخفى أن الغفلة أو السهو أو حتى الخطأ في حال الإنصات أكبر منه في حال الحديث؛ إذ في هذا الأخير يكون الاستجماع للهمة والاحتشاد للأمر، كما أنه في حال السماع يكون المتلقي (المتعلم) أكثر تنبُّهاً وأشدّ تيقُّظاً لما يسمع، في حين يكون في حال القراءة مشغولاً بالأداء، فلا يتنبه لما يُقال، أو بالأحرى لكل ما يقال له.

إن السماع والقراءة
والإجازة والمكاتبة
والمناولة كلها طرق أو
قواعد لتحقيق العلم
الشفاهي، يتم عن طريقها
ربط النص بصاحبه

ومن طرق تحمُّل العلم على حد تعبير المحدثين: الإجازة، والمناولة، والمكاتبة (الكتابة)، وفيها يجيز الشيخ لتلميذه أن يروي عنه كتابه أو كتبه، أو يناوله كتابه أو يكتب له بذلك، فعلى الرغم من اعتراف الشيخ الصريح بأهلية التلميذ، وكونه موضع ثقته، فإن ذلك لا يرقى بالعلم إلى درجة السماع المباشر أو القراءة المباشرة.

إن السماع والقراءة والإجازة والمكاتبة والمناولة كلها طرق (أو قواعد) لتحقيق العلم (الشفاهي)، يتم عن طريقها ربط النص بصاحبه، وتدقيق النص نفسه بمجيئه على الصورة التي أرادها صاحبه، وهما جوهر عملية التحقيق، وعن طريق هذه الطرق، واعتماداً عليها، يتم تقويم العلم المكتوب، وألا يوثق بهذا الأخير إلا عندما يستند إلى المشافهة.



وإذا كانت هذه الطرق (القواعد) الخاصة بتحقيق العلم الشفاهي متفاوتة، بعضها أعلى من بعض، فإنها جميعاً أعلى درجة من الطريق الذي يعرف بـ«الوجداء»؛ ذلك أن هذا الطريق الأخير تنبّت فيه الصلة بالمصدر، ويكون مصدرُ العلم أو تحمل العلم الكتابَ نفسه، فالأمر فيه دائر بين المتحمل والوسيط.

مع «الوجداء» هذه تتعاظم درجة الشك، سواء في النسبة، أو في العلم نفسه، ويصبح البحث عن قواعد يمكن بوساطتها التثبت من النص وكل ما يتصل به أمراً لا مفرّاً منه، وهكذا بدأوا يلجأون إلى جمع النسخ، وتصنيفها، والمقابلة (أو المعارضة) بينها، وضبطها، وتدقيقها وتوثيقها، وشرحها، وتكشيفها (فهرستها) ... إلخ. وهكذا بدأ «التحقيق» بصورته التطبيقية.

ومن الحق أن نعترف أن التراث العربي الإسلامي لم يعرف «التحقيق» مصطلحاً شائعاً يتردد محملاً بدلالته التي نعرفها اليوم، وما عني به بعض الباحثين - من تتبع لفظ «تحقيق» في المعجمات والمصادر لتلمس المعنى الاصطلاحي للفظ ومحاولة التقريب بين معناها السياقي ومعناها اليوم - ليس ذا بال؛ فالمصطلحات ليست هي العلم، لا تطبيقاً ولا تنظيراً، وما هي إلا رموز أو عناوين يصطلح عليها بين جماعة في مرحلة، فإذا ما جاءت جماعة أخرى في مرحلة جديدة فلا مشاحنة عليها في أن تتفق على رمز أو عنوان مختلف؛ لكن ذلك لا يعني أن العرب المسلمين لم يستخدموا القواعد والأصول التي تدرج تحته بدءاً من تحقيق عنوان النص وتوثيق نسبه لصاحبه، وانتهاءً بالتقديم للنص وشرح خطوات العمل فيه، وتكشيفه (فهرسته)، مع بعض الفروق والاختلافات العرضية التي لا تضير شيئاً.

وقد لا يجادل كثيرون في هذا الذي قلنا: العرب المسلمون عرفوا التحقيق قواعد وأصولاً؛ لكن كثيرين - بالتأكيد - يجادلون في أنهم فكَّروا نظرياً في الأمر، وألَّفوا فيه؛ إذ إن التفكير النظري والتأليف مرتبطان في أذهانهم بالاستشراق في القرن العشرين، وبالجهود التي قام بها نفر من الباحثين العرب المسلمين ابتداءً بعبد السلام هارون وصلاح الدين المنجد في منتصف القرن الماضي.

والحق أن التراث العربي الإسلامي أسس نظرياً لعمليات نقل العلم وحركته بغرض ضبطه وتفسيره، وقد دار هذا التأسيس في فلك العلوم والمعارف العربية والإسلامية جميعاً، وبخاصة علوم القرآن والحديث واللغة والشعر، وتجلَّى في إشارات تنظيرية في مباحث ضمن كتب هذا العلم أو ذلك؛ بل إنهم تجاوزوا الإشارات إلى مؤلفات مستقلة وإن ارتبطت بالعلوم، وبخاصة علم الحديث الشريف، ولربما استقلت حقلاً معرفياً، ربما صَحَّحَ أن نطلق عليه «علم التربية» أو «آداب العلم»، ففي التراث مجموعة من الكتب التي تتحدث عن آداب العالم والمتعلم، والمفيد والمستفيد، وتقييد العلم.. ونستطيع أن نعدَّ مجموعة من الكتب المهمة تدل دلالة واضحة على مدى النضج الذي وصلوا إليه في هذا المجال، من مثل: الإلماع في معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض (ت 455هـ)، والدر النضيد في أدب المفيد والمستفيد لبدر الدين الغزي (ت 984هـ)، والمعيد في أدب المفيد والمستفيد للعلموي (ت 981هـ)، ومقدمة ابن الصلاح (ت 643هـ)، فهذه الكتب (وغيرها) نظَّر أصحابها لمسائل كثيرة، من مثل المقابلة بين النسخ أو المعارضة، وإصلاح الخطأ، وضوابطه، ومعالجة السقط، والأماكن المثلى لإثباته، والزيادة واصطلاحاتها، وتشابه الحروف ووسائل التفرقة بينها حتى لا تختلط... إلخ.



2- في العصر الحديث:

نحن مدينون في شأن التفكير النظري في التحقيق والتأليف فيه - في العصر الحديث - لثلاثة رجال، وهم بحسب الترتيب التاريخي: المستشرق الألماني برجستراسر، والأستاذ عبد السلام هارون، والدكتور صلاح الدين المنجد. وإنما كنا مدينين لهم؛ لأنهم هم الذين فتحوا الباب من جديد، واحتشدوا للتنظير في مسائل التحقيق عن وعي مسبق، بعد القطيعة التي عاشها العرب المسلمون مع تراثهم عمومًا، ومع تراثهم في التحقيق تطبيقًا وتنظيرًا خصوصًا.

قدم الثلاثة إسهاماتهم في أواسط القرن الماضي، وتحديدًا بين الثلاثينيات والستينيات، فقد ألقى برجستراسر محاضراته في الجامعة المصرية في العام الدراسي 32 - 1933م، ونشر هارون كتابه «تحقيق النصوص ونشرها» عام 1954م، كما نشر المنجد «قواعد تحقيق المخطوطات» وذلك في مجلة معهد المخطوطات العربية (1955). وعلى الرغم من أن برجستراسر كان الأسبق، فإن محاضراته - كما هو معروف - لم تنشر إلا بعد 37 عامًا من إلقائها (عام 1969) نشرها تلميذه محمد حمدي البكري تحت عنوان «أصول نقد النصوص ونشر الكتب القديمة».

وثمة عدة مفارقات تشير إلى المناخ الذي ساد هذه المرحلة المبكرة من البدايات (الجديدة) يحسن أن نلفت إليها، فمن يقرأ كتاب المستشرق الألماني يقع بين الفينة والأخرى على ما يشعره بأن الرجل يرى الفضل كل الفضل فيما يكتب لتراثه وجهود أبناء جلدته في مجال نقد النصوص القديمة ونشرها، مما يعد قرينة على أنه لم يكن يعرف ما قدّمه العلماء العرب المسلمون قديمًا، أو أنه غصّ

النظر عنها، ومَن يطلع على كتاب هارون لا يشعر بتلك الصلة الوثيقة مع التراث، وكأنه لم يرجع إلى ما كُتب فيه، ولا أدل على صدق هذه الملاحظة من النظر في إحالاته في هوامشه، فليس فيها ذكر لأي من الكتب القديمة المهمة التي أشرنا إليها، كما أن مقدمته لكتابه ليس فيها إشارات تدل على تأصيله لما يكتب، مما قد يوحي بأنه هو الذي ابتدع هذا العلم غير مسبوق، وهو ما صرح به في طبعة تالية لكتابه في سياق الخلاف المعروف عند المتخصصين بينه وبين المنجد، فقد أخذ عليه هذا الأخير في مستهل ما كتبه في «قواعد تحقيق المخطوطات» عدم رجوعه إلى ما كتبه المستشرقون في مجال التحقيق، فردَّ عليه بما معناه أنه مدحه من حيث أراد القدح فيه، بأن أقرَّ له بأنه وضع علمًا جديدًا من تلقاء نفسه، وكأنه أغفل - كما سبق أن فعل برجستراسر - جهود العلماء العرب المسلمين القدامى. وفي السياق نفسه اعترف (هارون) بأنه علِمَ بأن برجستراسر ألقى محاضرات في الجامعة المصرية قبل نحو عشرين عامًا؛ لكنه لم يتمكن من الاطلاع عليها، وهذا غريب، فالمسافة بين دار العلوم التي كان هارون أستاذًا فيها، والتي تتبع الجامعة نفسها، وبين كلية الآداب ليست بعيدة، والمحاضرات أقيمت على مدى عام على مجموعات من الطلبة، ولن يعجزه أن يصل إليها.

وإذا كان هارون لم يطلع على برجستراسر، ولم يستقص ما جاء في التراث، فإن المنجد كان اعتماده كليًا على المستشرقين، وهو ما صرَّح به، قال: «وأخذنا على الأستاذ هارون أنه لم يطلع على الطرق التي وضعها المستشرقون لنشر المخطوطات. ومن المبادئ التي نلقنُها تلاميذنا أن على الباحث - عندما يتصدى إلى بحث ما - أن يطلع على كل ما كُتب فيه، وهذا لم يفعله الأستاذ هارون».



على أن هذا الذي نقول لا ينفي أننا - كما قلتُ - مدينون لهؤلاء الثلاثة من جهة فتح الباب من جديد لهذا النظر المستقل في التأسيس للتحقيق، وأيضًا من جهة أنهم وصفوا أسسًا لم يخرج عنها أحد ممن كتب بعدهم. وأخيرًا من جهة أن ما قاموا به كان بمبادرات منهم، أعني أن الفضل يعود إليهم، وهم أفراد، لا إلى مؤسسات، مما يعني أن التفكير النظري في التحقيق بدأ فرديًا، لا مؤسسيًا، حتى المنجد الذي كان مديرًا لمعهد المخطوطات وضع قواعده بصفته باحثًا، لا بصفته مديرًا لمؤسسة.

وعلى أية حال فإن لدينا مجموعة من الملاحظات نقيدها على هامش كلامنا السابق

أولها: أن محمد مندور الناقد المعروف كان له قبل هارون والمنجد (عام 1944) إسهام، جاء بين يدي بحث نقدي له لكتاب قوانين الدواوين لابن مماتي، نشره على جزأين في مجلة الثقافة (العدد 277، 280) ثم أعاد نشره في كتابه «في الميزان الجديد» في العام نفسه (1944).

وثانيها: أن المجمع العلمي العربي بدمشق (مجمع اللغة العربية اليوم) ساق في مقدمة الجزء الأول من تاريخ دمشق - الذي أصدره عام 1951 - مجموعة من قواعد التحقيق التي اعتمدها في تحقيقه للتاريخ، وكانت هذه محاولة أسبق من هارون والمنجد أيضًا.

وثالثها: أن مجمع اللغة العربية المصري نشر أيضًا القواعد التي اعتمدها في تحقيق «الشفاء» لابن سينا، وصدرها مقدمة الكتاب، وجاء ذلك بقلم الدكتور إبراهيم بيومي مذكور رئيس المجمع في ذلك الزمان.

سقنا هذه الملاحظات لنقول: إن عمل برجستراسر كان أسبق منها وأكمل، وإنها لم تكن مقصودة قصداً، وإنما جاءت لخدمة نشر كتب، وهو ما يميز عملي هارون والمنجد، وإن خلط هارون - كما انتقده المنجد - بين موضوعات التحقيق وغيره من العلوم المساعدة، وإن جاءت قواعد المنجد في صورة لأحة تفتقر إلى أفق الدرس والتحليل، مما يشير إلى أن عمله في معظمه إنما هو صياغة جديدة (مقننة) لما اطلع عليه من قواعد المستشرقين في أثناء دراسته في باريس، وإن كانت صياغة محكمة كان لها أثرها في ضبط عمل المحققين في البلاد العربية والإسلامية.

- 2 -

مناهج التحقيق

إن لدينا منهجين للتحقيق:
المنهج الاستشراقي،
والمنهج العربي الإسلامي.
الأول يقيد النص ويضبطه،
والثاني يميل إلى تفسير
النص واستنباطه

1 - مناهج أم مدارس؟!

هل القواعد والأصول لعلم التحقيق واحدة لا تختلف، فهي تشكل منهجاً يلتزم به من يتصدى للتحقيق؟ أم أنها مناهج متعددة متباينة، فهي مناهج، يعتمد كلاً منها فريق؟ بعبارة أخرى: هل لدينا منهج أم مناهج للتحقيق؟ وإذا ما كانت مناهج فهل المسافة بينها بعيدة حتى إنه ليسوغ القول بمدارس للتحقيق؟

الحق أن لدينا مناهج (لا مدارس)، وهي لا تتجاوز في عددها منهجين: المنهج الاستشراقي، والمنهج العربي الإسلامي. الأول يميل إلى تقييد النص وضبطه، لا يجاوز ذلك إلا بقدر. والثاني يميل إلى تفسير النص واستنباطه، دون أن يهمل التقييد والضبط. وفي كل



درجات أو مستويات، وهي (أي هذه الدرجات أو المستويات) في حد ذاتها إشارة ظاهرة إلى أن المنهجين يخرجان من عين واحدة، فالأمر في تقديرنا لا يحتمل مدارس، إن قواعد التحقيق وأصوله وآلياته وإجراءاته عند الفريقين واحدة، بدءاً من جَمْع النُّسخ، وانتهاءً بإخراج النص منشوراً بين أيدي الناس.

2- الرؤية العامة

بُنيت مناهج التحقيق على النظر إلى الجوانب المختلفة لـ«النص»، فهو (أي النص) إذا لم يكن بخط مؤلفه منقول من أصل، قد يكون خط المؤلف، أو خط غيره (عن طريق الإملاء)، وحتى عندما يكون الخط خط المؤلف، أو مَنْ أَملى عليه، فلا بد من الوضع في الحسبان أن ثمة إبرازات، أو إملاءات (بلغت اليوم: طبعات جديدة)، ترتبها قيمتها بتأخرها الزمني، ذلك أن التأخر يعني إدخال التعديلات والزيادات، وربما الحذوفات التي ارتأها المؤلف بعد إعادة النظر وزيادة التأمل. وبعبارة أخرى فإن التأخر يعني بإجمالٍ: الصورة أو الصور النهائية التي ارتضاها المؤلف لنصه.

إلى هنا نكون ما زلنا في جانب النقل أو النسخ الذي يوازي الرواية في النص الشفاهي، وهو جانب ثري، فيه جمع النسخ، والمفاضلة بينها، وأسس المفاضلة، واعتماد إحدى النسخ، أو التلفيق بين النسخ المختلفة.. ومن ثمّ إثبات الروايات المختلفة للنسخ (الفروق)، وذلك إنما يكون في الهوامش.

وهو (أي: النص) محتاج إلى ضبط وترقيم، حتى تتحقق معانيه، ولا تختلط أفكاره، ويتساوق في إخراج مع الطرق الحديثة في نشر النصوص.

ويتصل بذلك التعليق على ما يحتاج إلى تعليق، سواء أكان من باب اللغة أم التاريخ أم التوضيح أم الربط... إلخ.

وهو - كذلك - يحتاج إلى تخريج وتوثيق وعزو.. للتأكد من صحة ما احتواه من استشهادات ونقول من جهة، والكشف عن مصادره من جهة أخرى.

ثم إن الوصول إلى ما فيه بسهولة لن يتحقق إلا من خلال التكشيف، وهكذا جاءت الكشافات التي يجري إلحاقها به.

ولا بدّ - أيضاً - من التقديم لهذا النص، تعريفاً به، وبقيمته، ومنهجه، ومكانته في سياقه المعرفي والتاريخي من جهة، وبمؤلفه وشخصيته وأثاره العلمية.. من جهة أخرى.

ويمكن النظر إلى الأعمال السابقة من زاويتين:

زاوية مرحليتها.

وزاوية طبيعتها.

أما الزاوية الأولى، فيمكن تصنيفها إلى أربع مراحل:

- الإجراء أو التمهيد: وفيها جمع النسخ والمفاضلة بينها، واختيار إحداها أصلاً، والتلفيق بينها.

- التحقيق: وفيها ضبط النص وترقيمه والتعليق عليه.

- التكشيف.

- الدرس: وفيها التقديم والتعريف بالنص وصاحبه.

وأما الزاوية الثانية فتقوم على أن هذه الأعمال أنواع:

- عمل علمي: درس النسخ والمفاضلة بينها.



- عمل توثيقي: تحقيقي العنوان، واسم المؤلف، والنسبة بينهما.
- عمل تحقيقي: الضبط والترقيم والتعليق.
- عمل بيبليوغرافي: تكشيف، أو فهرسة.
- عمل بحثي صِرْف: تقديم النص ودرسه.

تلك هي الخطوط الرئيسية التي قامت عليها مناهج التحقيق، وما كان الخلاف بينها إلا في درجة التركيز على هذا الجانب أو ذاك، أو الاهتمام بهذه النقطة أو تلك.

- 3 -

من النظر إلى التطبيق

بين النظر والتطبيق أبداً مسافة؛ لكن المسافة كثيراً ما تتحول إلى هوة، وهذا ما حدث بين نظرية التحقيق وأعمال المحققين، فلا شك أن النظرية - بحكم التراكم الزمني والمعرفي في القديم والحديث - قد وصلت إلى درجة عالية من النضج، أما التطبيق فإن النصوص التراثية (المحققّة) التي تقذف بها المطابع كل يوم تختزل النظرية وتشوهها تشويهاً.

وترجع هذه الهوة - في تقديرنا - لأسباب ثلاثة:

- نقص الأهلية العلمية أصلاً، سواء في المادة العلمية للنص، أو في الدراية بنظرية التحقيق.
- نقص الخبرة والتمرس من الجهتين المذكورتين في السبب السابق، فالمادة العلمية لها تفصيلات واستثناءات ومصادر كثيراً ما تغيب عن المحقق، والصنعة التي تعكس النظرية لها ضوابطها وقبورها التي كثيراً ما يفقدها المحقق أيضاً.

- عدم بذل الجهد الكافي. وهذا داء منتشر اليوم ليس في التحقيق والعلم فحسب، وإنما في كل شأن من شؤون الحياة.

إن المحقق الذي لا يمتلك الأدوات والمهارات اللازمة، ولا يتمتع بالخبرة الكافية، ولا يحتشد كل الاحتشاد، لن يرقى عمله إلى المستوى المطلوب، ولربما انقلب الأمر، فبدلاً من تحقيق النص يتم تصحيحه وتحريفه، بل تشويهه، سواء على مستوى ألفاظه أو معانيه، مما يعني اختزال النظرية وتشويهاها أيضاً.

وبقدر اكتمال النظرية ونضجها تكون الحاجة إلى الأهلية والخبرة والجهد، ويظهر الخلل عند أي قصور في هذه العناصر أو أحدها.

إن الأمثلة على تشويه النصوص كثيرة، توازي النصوص المحققة المنشورة نفسها، ويمكن الرجوع إلى نماذجها في المتابعات النقدية الكثيرة

إن الأمثلة على تشويه النصوص كثيرة، توازي النصوص المحققة المنشورة نفسها، ويمكن الرجوع إلى نماذجها في المتابعات النقدية الكثيرة التي تملأ المجالات المتخصصة، وتنتشر في كتب نظرية التحقيق نفسها في سياقات مختلفة.

وإن الأمثلة على تشويه النظرية - أيضاً - كثيرة، يمكن اللفت إليها من خلال إشارات عجل:

- في مرحلة الإجراء:

تنص النظرية على ضرورة استقصاء النسخ، سواء اعتُمدت جميعاً، أو اختير بعضها على وفق أسس علمية، وما يحدث أن المحقق يقفز على هذه الخطوة، ويكتفي بنسخة واحدة، أو بأول نُسخٍ تصل إليها يده، وقد يكون ما فاتته هو الأهم والأولى بالاعتماد. ولربما جاء بنسخ من مكتبة في بلد



بعيدة قدرًا، وترك نسخًا في بلده، في مكتبة قريبة منه، فتعجب كيف وقع على القاصي، وترك الداني، دون سبب إلا التسرع والعجلة والكسل.

- في مرحلة التوثيق:

تنص النظرية على الشك فيما يدوّن على طرة غلاف النسخة أو النسخ الخطية، وتؤكد ضرورة العودة إلى المصادر لتحقيق العنوان واسم المؤلف والنسبة، وعند التطبيق يسلم المحقق بهذا المدون على أنه حقيقة، ويصدر الكتاب بعنوان غير موثق، أو باسم مؤلف غير صحيح، أو بنسبة كاذبة. أما الفروق فهي أشبه بعث الأطفال.

- في مرحلة التحقيق:

تنص النظرية على فهم النص وتحليل أفكاره، وترقيمه وضبطه بناءً على ذلك؛ لكنك تجد عجبًا، فالنقطة مكان الفاصلة، والعكس صحيح، والضبط لما لا بُس فيه ولا إشكال، والإهمال للمشكل الذي يحزب حتى على المتخصص.

وتنص على توثيق النقول وتخريج الشواهد والتعريف بالأعلام، وربط كلام المؤلف ببعده ببعض في النص المحقق وفي غيره من نصوص المؤلف الأخرى، لكن النقل إذا ما تطلب عناء سكت عنه، والشاهد إذا ما عذب عن المصادر القريبة المتناول أهمل، والعلم إذا ما كان مشهورًا عُرف به في صفحة، وإذا ما كان خافيًا قيل بسرعة: لم أقف عليه! أو ترجم لغيره ممن يشاركه في كنيته أو لقبه أو نسبته!

والحواشي أو الهوامش التي يفترض أنها للإضاءة تتحول إلى مساحة لحشد النقول التي لا لزوم لها، والتي يفترض أن تكتب بلغة

مكثفة أشبه بلغة الإشارة أو البرقية تحرّر بلغة فضفاضة مترهلة!

- في مرحلة التكشيف:

لكل نصّ خصوصيته التي توجه المحقق إلى أنواع الكشافات التي تخدمه، لكن ما يحدث أن كتابًا في التاريخ ليس فيه كشاف للحوادث، وكتابًا في اللغة ليس فيه كشاف للألفاظ اللغوية الغريبة، وكتابًا في الطب يخلو من كشاف للمصطلحات الطبية، وفي الكتب الثلاثة جميعًا كشافات للآيات والأحاديث والأمثال والشواهد الشعرية!

- في مرحلة التقديم والدرس:

إن خلاصة جهد المحقق تتجلى في التقديم والدرس، فهو الذي يستطيع أن يضع يد الدارس والقارئ له على النقاط المهمة في النص؛ لينفذ إلى الخفايا، ويؤلف بين المختلف أو ما يتوهم أنه كذلك، ويفسر ما يلتبس، ليس في ألفاظ النص ولغته فحسب، بل في أفكاره ومقولاته. إن المحقق الذي يعايش النص في أصوله الخطية وفي مصادره وفي تأثيره في لاحقيه ويكاد يدخل في عقل مؤلفه من خلال مراجعاته لكلامه في سياقاته المختلفة وكتبه جميعًا هو الأقدر على أن يقدم النص وصاحبه ويضعه في سياقه التاريخي والمعرفي.

وما تجده في فواتح النصوص المحققة اليوم إنما هو نقول من مصادر قديمة في ترجمة المؤلف والثناء عليه وعلى كتابه!

أليس فيما أشرنا إليه - على عجل - تشويه للنظرية، يفسر موقف الشيخ محمود شاكر من مصطلح (تحقيق) وزهده فيه وتبرؤه منه؟